

عصر أوروبا الذهبي

Barry Eichengreen

The European Economy Since 1945

Coordinated Capitalism and Beyond
Princeton University Press, Princeton,
New Jersey, 2006, 504 pp., \$35 (cloth).

ايشنجرين معروف جيدا في دوائر

صندوق النقد الدولي كواحد من كبار المؤرخين الاقتصاديين

للمنظومة الدولية للنقد وبوصفه أحد الاقتصاديين

الذين يقدمون تحليلا قاطعا للبنيان المالي الدولي

الحالي. إلا أنه بالنسبة للمؤرخين الاقتصاديين،

أكثر شهرة بعمله المؤثر في مشروع مارشال

والعصر الذهبي للنمو الأوروبي فيما بعد الحرب.

وفي هذا الموضوع، استحدثت المقولة التي تفيد

أن النمو السريع، في البلدان الأكثر نجاحا، التي

شملت ألمانيا الغربية، استند إلى التوازن التعاوني

بين رأس المال والعمل الذي أدى إلى التحكم في

زيادة الأجور في مقابل استثمار أعلى - وهي

توليفة سهلت النمو السريع للحاق بالآخرين.

والبلدان التي لم تستطع التوصل إلى هذا التوازن

مطلقا، مثل المملكة المتحدة، كان أداءها أقل

في الاستفادة من فرص العصر الذهبي. وهذا

الكتاب في الأساس يمثل عودة إلى ذلك التحليل

بتوسع كبير. ولا تظهر التطورات النقدية الدولية

فيه كجوة مركزية للاهتمام ولكن بوصفها أحد

جوانب الاندماج الأوروبي، ومن ثم ينظر إليها في

ضوء تداعياتها على النمو.

وبينما انصب عمل سابق لايشنجرين بقوة

على العصر الذهبي، فإنه هنا يمتد بالقصة

قدما حتى الوقت الحالي. لذلك انكب على استعراض

أداء النمو الأوروبي الأقل إثارة للإعجاب على

نحو متميز الذي أعقب العصر الذهبي. وتفسيره

الرئيسي لهذا التراجع في النمو هو أن نموذج

الشركات الأوروبية الذي كان مناسباً تماما للحاق

بالآخرين لقيامه على العلاقات بعيدة المدى التي

أبرزت أهمية تراكم عوامل الإنتاج في السنوات

الأولى التي أعقبت الحرب، كان أقل ملاءمة للعصر

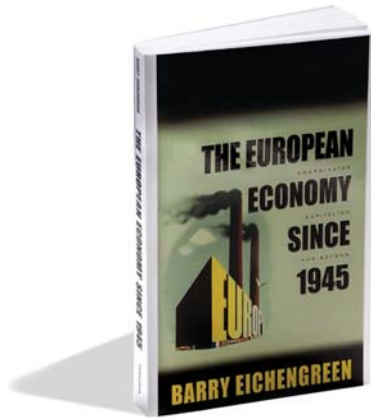
اللاحق الذي بعد أن اكتملت عملية اللحاق لحد كبير

وأصبح النمو يتطلب مؤسسات وسياسات موجهة

نحو التجديد وإعادة الهيكلة بصورة جذرية. ومن

ثم، فإن سمات مثل استناد أسواق رأس المال

على البنوك أكثر منها على التمويل بالأسهم



وإن تكوين رأس المال البشري يقوم على التعليم المهني أكثر منه على التعليم المدرسي، قد استنفدت أغراضها وأصبحت نقيصة، ومع ذلك طفقت تقاوم الإصلاح.

وبصفة أعم، يقدم ايشنجرين سيقا تاريخيا متقنا للفقر الأمريكي الشائع لأوروبا الحديثة. ألا وهو وجود ضرائب أكثر مما يلزم، وتنظيمات أكثر مما يلزم، ومنافسة أقل مما يلزم للاستفادة من إمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق النمو. وبالنسبة للمستقبل، يرى أن أوروبا سوف تحتاج إلى التكيف لمواجهة ضغوط العولمة والاستفادة من فرص التغيير التكنولوجي المتصل بالإنتاج المستند إلى العلم.

وهذا تحليل معروض بشكل رائع يساعدنا على إدراك انقلاب خطوة النمو الذي تكابده الولايات المتحدة وأوروبا منذ منتصف التسعينيات. وبالرغم من أن ايشنجرين لا يلح على هذه النقطة، فإن تحليله يقدم أيضا رؤية متبصرة للتراجع الاقتصادي النسبي للمملكة المتحدة في العصر الذهبي وما أعقبه من إحياء. وبالرغم من ذلك، فإن القصة تلمس في سلاسة بعض الأحيان، ويستطيع المتشككون أن يتساءلوا عما إذا كانت الشواهد يمكنها أن تحتل كلية ثقل هذا التفسير. فعلى سبيل المثال، فبالرغم من الإبقاء على المساومات المركزية للأجور باعتبارها إحدى الميزات الحاسمة التي قام عليها العصر الذهبي، فإن دورها لم يتأكد بعمليات التراجع في النمو. والواقع أن بعض البلدان التي كانت ناجحة جدا في السنوات الأولى لفترة ما بعد الحرب، مثل فرنسا، يبدو من الصعب إدراجها في تفسير ايشنجرين، مقارنة بالسويد مثلا، التي يبدو أنها ملائمة لذلك القالب تماما.

إن تفسيرنا ناجحا تماما لكيفية المحافظة

على التوازن التعاوني لابد أن يكون قادرا أيضا على أن يفسر بصورة مرضية أسباب زواله ونهاية العصر الذهبي في السبعينيات. لكن المحاولة الجريئة من قبل جافن كامبيرون وكريس والاس («الأداء الاقتصادي الكلي في عصر بريتون وودز وما بعده»، مجلة أكسفورد للسياسة الاقتصادية، ٢٠٠٢) لمعالجة تلك المسائل بتحويل مقولة ايشنجرين إلى نموذج رسمي لنظرية المباراة قد أوضحت أنه ليس من السهل الحصول على الإجابات. ومن المفهوم أنه في كتاب يبدو أنه أعد بوضوح لجمهور عريض من الدارسين وغير المتخصصين. ألا تحظى المسائل الفنية بحقها من الإبراز، إلا أنه مما يثير القلق أن الأسس التجريبية والنظرية للمخطط الأكبر ربما كانت أقل أمنا مما قد يدركه القارئ العادي.

وكتاب «الاقتصاد الأوروبي» مكتوب بطريقة جذابة وسيحظى بالقراءة على نطاق واسع. فهو يقدم تحليلا قويا، الأمر الذي يجعله جديرا بالنجاح. إلا أنه قد لا يكون القول الفصل حول النمو الأوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين.

نيكولاس كرافتس
أستاذ التاريخ الاقتصادي
جامعة ووروك

طاقة الشمس

Travis Bradford

Solar Revolution

The Economic Transformation of the Global Energy Industry

MIT Press, Cambridge, Massachusetts,
2006, 248 pp., \$24.95 (cloth).

للكثيرين من الناس، كانت

فكرة أن تصبح الطاقة

الشمسية مصدرا مهما

للطاقة أمرا بعيد الاحتمال. ولا يقدم هذا الكتاب

فقط تبريرا مقنعا لدحض هذه الفكرة، لكنه يمتد

خطوة أخرى بقوله إن تحولا رئيسيا تجاه الطاقة

الشمسية أمر حتمي خلال العقود القادمة.

ويحاج برادفورد أن العودة الحالية لظهور

مسألة الطاقة على السطح لابد أن يتم النظر إليها

في سياق تاريخي. فقد تشكل تطور المجتمعات

بالنسبة

استعراضات



منظومات موصلة بالشبكات بالتحول من الحاسب الرئيسي إلى الحواسيب الشخصية خلال العقدين الماضيين.

وتبشر الثورة الشمسية بالتحول الضروري والمرغوب بعيدا عن الوقود الأحفوري، ويتحول في نمط وموقع مصادر الطاقة، وما يضيف جاذبية على الطاقة الشمسية هو وفائها بهذين المعيارين: إنها متجددة وأنه يمكن إنتاجها في الموقع. والمؤكد أن احتياجات العالم من الطاقة سيستمر الوفاء بها من عدة مصادر متنوعة من الطاقة، لكن الطاقة الشمسية سوف تلعب، عبر الزمن، دورا مهيما. ويعتقد برادفورد أن الاتجاه نحو الطاقة الشمسية حتمي، إلا أنه يأمل في مساعدة صناع السياسة لهذه العملية بتحقيق الفرص المتساوية للمناسبة، وبزيادة العقوبات على التلوث، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

ويقدم هذا الكتاب الجيد الإعداد، قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة والتحليلات المصنعة عن الموقف الحالي للطاقة وعن الاتجاهات المحتملة مستقبلا. وبالرغم من أن توقعاته حول حتمية هيمنة الطاقة الشمسية قد تكون مفرطة في التفاؤل - خاصة فيما يتعلق بقطاع النقل، الذي لا يزال يعتمد بشدة على البنزين وغيره من المنتجات البترولية - فإن برادفورد يعرض مبررا مقنعا لحيوية الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء.

حسين سامي
مستشار بدائرة البحوث
بصندوق النقد الدولي

والطاقة الشمسية، على النقيض من ذلك، يتوافر لها العديد من الإمكانيات، كما يتراءى في استخدامها الحالي في اليابان وفي غيرها من الأماكن. وطبقا لدراسات أجرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن يوما واحدا من ضوء الشمس على الأرض يمكنه إنتاج طاقة تكفي الإجمالي من احتياجات العالم من الطاقة لمدى ٢٧ عاما. وتدفع هذه المعلومة برادفورد إلى الاستنتاج بأن الطاقة الشمسية سوف تصبح مصدرا رئيسيا للطاقة خلال العقود القادمة. وهو يدعم توقعه بحجتين أساسيتين. الأولى، أن المستهلكين المهتمين بمعالجتهم الذاتية سوف يسعون للحصول على الطاقة الشمسية لأنها مردودة التكلفة وليس لأنها سليمة بيئيا. ويمكن أن يشجع التدخل الحكومي تلك العملية لكنه لن يكون حاسما.

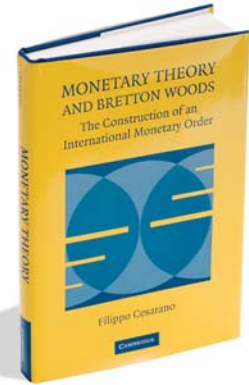
الحجة الثانية هي أن ما يجعل الطاقة الشمسية قابلة للاستمرار هو أن البيوت والمشروعات فردية يمكن أن تكون لها مصادرها الخاصة للإمداد باستخدام الخلايا الكهربائية الضوئية، التي يمكن توصيلها بشبكة لتحقيق إنتاج وتخزين أكثر فعالية. ويرى برادفورد أن ذلك يعد أمرا حاسما. فالرأي القائل بأنه لا يمكن التزويد بالكهرباء بصورة اقتصادية إلا على نطاق جماعي ومن خلال شبكات فحسب، خاطئ، فعلى الرغم من وجود وفورات الحجم في المنظومة الحالية للتوليد المركزي للكهرباء، فإن قدرا كبيرا منه تذهب به تكاليف النقل - والتي تمثل في الولايات المتحدة نحو نصف التكلفة الإجمالية. ويمكن تسببه التحول المستهدف من الإنتاج واسع النطاق على

الإنسانية، في جانب كبير منه، بالبحث المتواصل عن مصادر جديدة للطاقة مع نزوب المصادر السابقة، وهي عملية أسفرت في بعض الأوقات عن نشوب الحرب. إن توقعاتنا لوقود حفري رخيص بعيدة عن أن تبشر بالخير. وقد تناقست اكتشافات النفط التقليدية بمرور الزمن؛ والغاز الطبيعي يصعب نقله؛ ورمال القار الكندية، التي يمكنها من حيث المبدأ، توفير الطاقة لعقود عديدة، لا تلقى ترحيبا من منظور بيئي، لأنها في جانب منها طاقة شديدة التركيز بحيث يتعذر استخدامها على نطاق واسع.

وقد تمثل نتيجة استمرار الاعتماد على الوقود الحفري، إضافة إلى أن تزايد التغير المناخي - الذي قد يكون مؤثرا - في تزايد الصراع بين البلدان حول موارد الطاقة. وبالطبع، يبرز برادفورد، أن البشر عادة ما يتوصلون دائما إلى مصادر بديلة للطاقة. ولكن ما هو الشكل الذي يحتمل أن يتخذه البديل هذه المرة، وما هي العناصر الحفازة المحتملة، ومدى الإجراءات الاستباقية التي ينتظر صدورها عن الحكومات؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة، يرى برادفورد أن لمعظم البدائل للوقود الأحفوري مشكلاتها الخاصة. فالكهرباء المولدة من المياه لها تكاليفها البيئية والاجتماعية الخفية - مثلا، إنها عادة ما تؤدي إلى نزوح مجتمعات كبيرة. والطاقة النووية تتضمن مسائل معروفة جيدا عن السلامة والأمن، كما أن الاستخدام واسع النطاق لطاقة الرياح له حدوده، وتتطلب طاقة الكتلة الحيوية الكثير من الماء والتربة، وخلايا الوقود الهيدروجيني مكلفة جدا.

نماذج الصعود والهبوط النقدي



Filippo Cesarano

Monetary Theory and Bretton Woods**The Construction of an International Monetary Order**

Cambridge University Press, New York, 2006, 262 pp., \$80 (cloth).

خلال

التسعينيات، تخطى الكثير من الجامعات عن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي، لإتاحة الفرصة للمزيد من التدريب على الرياضيات. ويعد كتاب سيزارانو بمثابة مذكرة تستحق الترحيب بأهمية فهم كيف أن تطور النظرية الاقتصادية يتصل بكل من الإطار التاريخي والحقائق السياسية والمؤسسية لصناعة السياسة. وفي إيضاحه لكيفية التخلي تدريجياً عن قاعدة الذهب لصالح منظومة ندية دولية تقوم على النقود الإلزامية، يبين سيزارانو كيف أدت الصدمات الاقتصادية مثل الكساد الذي وقع في فترة ما بين الحربين إلى ثورات في النظرية الاقتصادية. وهو إن يفعل ذلك، يذكرنا أيضاً بصعوبات ترجمة النظرية إلى سياسة.

والمفارقة، أنه بالرغم من أن الكتاب يرى، أنه عبر التاريخ، تأثر شكل المؤسسات النقدية بقوة بالنظرية النقدية السائدة. فإن منظومة بريتون وودز تعد مثالا لنظرية نقدية توفر قاعدة غير كافية للسياسة، تترك المنظومة غير محصنة ضد مخاطر مهيكلة. ففي فترة الأربعينيات، لم يكن لدى صناع السياسة توافق نظري حازم في الرأي يرشدكم. حقيقة، أن تقرير لجنة رادكليف،

في المملكة المتحدة، في ١٩٥٩، أعلن أنه لم يكن هناك إدراك كاف لتأثير السياسة النقدية يسمح باستخدامها بفعالية. وبدلاً من ذلك، كما يوضح سيزارانو، فإن الأولوية الجذابة سياسياً التي أعطاهما كينز للعمالة الكاملة سمح لها بأن تسود على الهدف الأبعد مدى - والأكثر إيلاماً سياسياً - لاستقرار الأسعار وسعر الصرف. وهذا هو التفسير القياسي لنقاط الضعف في منظومة ربط سعر الصرف في الستينيات. ويمضى سيزارانو بذلك خطوة أخرى بالربط بين نقاط ضعف المنظومة في الستينيات وظهور النظرية النقدية من قاعدة الذهب الكلاسيكية في أواخر القرن التاسع عشر وحتى أزمة ما بين الحربين. ولم يكتمل التحول من قاعدة السلعة إلى قاعدة النقود الملزمة إلا عندما انهار اتفاق بريتون وودز القائم على الحل الوسط. في أوائل الستينيات، تم وضع أسس قاعدة النقود الملزمة المستقرة: اتبعت الولايات المتحدة سياسة التضخم المنخفض والثابت. ورحبت الأسواق الخاصة بالاستفادة من وظيفة الدولار كوسيط وكدست أرصدة دولارية سائلة. ولكن مع استمرار رجال البنوك المركزية في التشبث بالنظرية الكلاسيكية لقاعدة الذهب بينما اختار رجال السياسة اتباع إدارة جديدة للطلب بأسلوب كينز، بدأت المنظومة في الانهيار، مما عرقل التحول من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الدولار البحتة. وقد أثار التوسع المالي في الولايات المتحدة اعتباراً من ١٩٦٥ فصاعداً وتراكم احتياطات الذهب في أوروبا، أزمة أزاحت الذهب رسمياً من المنظومة في ١٩٦٨. إلا أنه في ذلك الوقت كانت الفرصة قد ضاعت لإنقاذ منظومة السعر الثابت للصرف.

ويقوم سيزارانو باقتدار بتجميع سلسلة من الآراء في تحليل رائع ومنطقي يسهل استيعابه حتى بالنسبة للقراء الذين لا يملكون فهماً رقيقاً للنظرية النقدية. إن إصراره على اتباع الأسلوب السردى أكثر من وضعه للنماذج الرسمية يعكس النظرية الاقتصادية للقرن التاسع عشر وما بين الحربين التي هي موضوع حديثه. والمأمول أن يضمن ذلك إلى قراءة أوسع نطاقاً للكتاب أكثر من المعتاد بالنسبة للتحليلات الأكثر تقنية.

بيد أن لدى بعض الانتقادات الطفيفة. ويجب أن يعرف القراء أنه لم تتم مناقشة اتفاقيات بريتون وودز إلى ما قبل الفصل الأخير. ونتيجة لذلك، يوجد المزيد من التفاصيل حول النظرية وراء قاعدة الذهب الكلاسيكية والمنظومة النقدية فيما بين الحربين (التي يوجد عنها فعلاً الكثير من الدراسات الثانوية) أكثر منه عن النظرية

يذكرنا سيزارانو بصعوبات ترجمة النظرية إلى سياسة.

الاقتصادية لمنظومة ما بعد الحرب وفترة الستينيات (التي لا تزال موضوعاً في مراحلها المبكرة). على سبيل المثال، قد يكون من المثير للاهتمام أن نرى تحليل التخطيط فيما بعد الحرب يتجاوز المخططات المعتادة لكل من كينز وهوايت إلى البدائل التي اقترحتها بلدان أخرى.

لكن سيزارانو لا يتأمل المناقشات المكثفة الهادفة إلى إصلاح المنظومة والتي جرت عبر عقد الستينيات. ولا يشرح كيف أن إنشاء حقوق السحب الخاصة، أو الأصول الاحتياطية الدولية لصندوق النقد الدولي، يعكس نظريات للنقد الدولي تم تطويرها في فترة ما بين الحربين. كما لم يوضح أيضاً أسباب إصرار صناع السياسة على مواصلة اتباع تثبيت أسعار الصرف. وهذا الجمود في السياسة ربما كان أكثر إثارة للدهشة في عملية إعادة الربط في المنظومة في ١٩٧١ عقب إعلان الولايات المتحدة وقف عملية تمويل الدولارات إلى ذهب. إلا أنه يجب عدم النظر إلى تلك الانتقادات الطفيفة باعتبارها نقداً لهذا الكتاب أكثر منها دعوة للقيام بأبحاث إضافية.

كاثرين ر . سكوك

أستاذ التاريخ الاقتصادي الدولي

جامعة جلاسجو

كاميلا اندرسون هي محرر عرض الكتب.